المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 67
تاريخ النشر: 20 مايو 2025 م

دور التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات

The Role of Coordination between Police and Civil Society Organizations in Crisis Management

إعداد الباحث/ حمد عبدالرحمن النصر
بكالوريوس الحقوق والعلوم الشرطية، أكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، قطر
Email: h8nasr@gmail.com

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات، ولا سيما في ظل التحديات الإنسانية والكوارث الطبيعية التي تعصف بالعالم، كما هو الحال في جائحة كوفيد-19. تؤكد الدراسة على أن منظمات المجتمع المدني أصبحت شريكًا أساسيًا في تقديم الدعم والتخفيف من آثار الأزمات، غير أن فاعلية هذا الدور مرهونة بدرجة التنسيق مع الأجهزة الرسمية، وعلى رأسها جهاز الشرطة باعتباره القطاع التنفيذي المعني بتطبيق القوانين وتنظيم الاستجابة المجتمعية. انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية تتمثل في ضعف التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في التدخل وقت الأزمات، وأجابت عن تساؤل محوري يتعلق بأثر هذا التنسيق في إدارة الأزمات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع تحليل الأدبيات ذات الصلة، واستندت إلى فرضيتين أساسيتين: وجود علاقة ذات دلالة بين التنسيق وتخفيف آثار الأزمات، ووجود تحديات تعيق التنسيق الفعّال. خلصت الدراسة إلى أن غياب التنسيق يؤدي إلى عشوائية في توزيع المساعدات وتأخر الاستجابة، في حين أن وجود آلية تنسيقية فعّالة يسهم في تقليص الخسائر وتحقيق نتائج أكثر دقة وفاعلية. كما أكدت أن المجتمع المدني قادر على لعب دور استراتيجي في دعم الدولة عند الكوارث، شرط توفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة لهذا الدور. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل الإطار القانوني لتعزيز التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع، وتطوير خطط مسبقة لإدارة الأزمات، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي وتشجيع المبادرات التطوعية. تسهم هذه التوصيات في تحقيق استجابة وطنية متكاملة ومنظمة لمواجهة الأزمات، وتدعم فعالية منظمات المجتمع المدني كشريك استراتيجي في حفظ الأمن المجتمعي والاستقرار خلال الأزمات.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، الشرطة، إدارة الأزمات، التنسيق المؤسسي، الكوارث الطبيعية

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 67
تاريخ النشر: 20 مايو 2025 م

The Role of Coordination between Police and Civil Society Organizations in Crisis Management

Hamad Abdulrahman Al-Nasr
Law and Police Sciences, Police Academy, Ministry of Interior, Qatar
Email: h8nasr@gmail.com

Abstract:

This study highlights the vital role played by civil society organizations in crisis management, particularly in light of the humanitarian challenges and natural disasters sweeping the world, such as the COVID-19 pandemic. It emphasizes that civil society organizations have become key partners in providing support and mitigating the effects of crises. However, the effectiveness of this role depends largely on the degree of coordination with official agencies—most notably the police, as the executive body responsible for enforcing laws and organizing community responses. The study stems from a central problem: the weak coordination between the police and civil society organizations, which leads to dysfunction in crisis response efforts. It addresses a core research question regarding the impact of this coordination on crisis management. The study employed a descriptive analytical method and reviewed relevant literature. It was based on two main hypotheses: that there is a significant relationship between coordination and the mitigation of crisis impacts, and that there are challenges hindering effective coordination. The study concluded that the absence of coordination results in chaotic aid distribution and delayed responses, while an effective coordination mechanism contributes to reducing losses and achieving more accurate and efficient outcomes. It also affirmed that civil society can play a strategic role in supporting the state during disasters, provided that a supportive legal and organizational environment is established. The study recommended the need to amend the legal framework to enhance coordination between the police and civil society organizations, develop preemptive crisis management plans, and promote community awareness and voluntary initiatives. These recommendations aim to ensure a comprehensive and organized national response to crises and reinforce the effectiveness of civil society organizations as strategic partners in maintaining community security and stability during emergencies.

Keywords: Civil Society Organizations, Police, Crisis Management, Institutional Coordination, Natural Disasters

1. المقدمة:

إن منظمات المجتمع المدني تساهم بصورة كبيرة في معالجة الكثير من المشكلات والأزمات التي تواجهها الدولة، وتتبنى منظمات المجتمع المدني العديد من المبادرات والاستراتيجيات التي تخدم مصالح الدولة وأفرادها، ولذا فإن دورها أصبح ضرورة ملحة في أي مجتمع، بما في ذلك المجتمعات المتقدمة، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في إقامة مشاريع تنموية في مواطن متفرقة من الدولة، وساهمت في بناء البنية التحتية كالطرق والمواصلات والمرافق الصحية والتعليمية وخدمات المياه وغيرها، وساهمت في احتواء ومعالجة كثير من الأزمات التي مرت بها البلدان من جفاف وفيضانات وتصحر وحرائق وسيول وحروب وأزمات صحية، ولعل آخرها أزمة كوفيد 19، والتي لعبت فيها منظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا وفعالًا في العديد من بلدان العالم، من خلال التنسيق مع الحكومات وجهاز الشرطة، باعتباره الجهاز المكلف بتطبيق اللوائح والقوانين التي تصدر من المختصين من صناع القرار في الدولة.

ومما لا شك فيه أن أهمية منظمات المجتمع المدني في العالم آخذة في التزايد في ظل التغيرات المتسارعة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها العالم ككل، ومن الضروري رصد منظمات المجتمع المدني من حيث ماهية الوظائف التي تقوم بها، وفهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية في العالم، وهو ما أكدته دراسة (عبد الله، 2023م) إذ أشارت إلى أن مستوى تقدم عمل منظمات المجتمع المدني مرهون بمستوى التنسيق مع المنظمات الحكومية، ولذا فإن دراسة (همام، 2020م) أوصت بضرورة التنسيق بين القطاعين بما يضمن القضاء السريع على الأزمة وتقليل خسائرها إلى أقل حد ممكن، ورفع مستوى وزيادة كفاءة وفعالية العاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية خلال الأزمات من خلال التدريب المستمر على كيفية التخطيط في مواجهة الأزمات والكوارث وكيفية إعداد قاعدة للبيانات والمعلومات في تخطيط البرامج الوقائية وغيرها من الأمور، ويكون لدى الشرطة بيانًا بالإجراءات اللازم إتباعها والخطوات المتبعة مع منظمات العمل المدني بما يضمن سير المساندة والمؤازرة المجتمعية وفق خطط الدولة واستراتيجياتها للتغلب على الأزمة الراهنة.

ومن أساسيات العمل مع المجتمع التعامل مع أفراده في مواقف الأزمات المجتمعية من حيث أهمية تقديم المساعدة لهم في المواقف الطارئة الصعبة؛ والتدخل في الأزمات هو النهج الذي يقوم على الحجة القائلة بأن التدخل في الأزمات من الجوانب الهامة للغاية بالنسبة للمهنيين من حيث تقديم المساعدات والجهود المتنوعة في تلك الأوقات التي يحتاج فيها الناس لهم؛ وتجاهل طبيعة وأساس والآثار المترتبة على الأزمة يمكن أن ينظر إليها على أنها من الأشياء الخطيرة والمكلفة والمضرة بالممارسة المهنية.

ونظرًا لأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الدولة وخاصة وقت الأزمات أوصت الكثير من الدراسات بضرورة العمل الجاد على خلق بيئة تكاملية بين القطاعين، ومن بين تلك الدراسات دراسة (بدري، 2017م) والتي أوصت بضرورة تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالمنظمات الحكومية والأهلية وحماية المجتمع وأفراده، وتفعيل دور الإخصائي الاجتماعي للعمل على تكامل الجهود بين المنظمات في تقديم الخدمات وقت الأزمات والكوارث من خلال الاطلاع على خبرات وتجارب الدولة المتقدمة في هذا المجال.

إن منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير ربحية، ويطلق عليها اليوم (القطاع الثالث)، وهذا القطاع يسن له القوانين التي تنظم عمله، وتخضع على رقابة وإشراف الدولة، لضمان نزاهتها وعدم استخدام مثل هذه المنظمات كستار لأعمال تخالف قوانينها وأنظمتها، بعد أن بات واضحًا الأهمية القصوى لدور منظمات المجتمع المدني وخاصة وقت الأزمات، ولكن وقت الأزمات تضع الدولة لنفسها استراتيجيات وخطط سريعة للتغلب على آثار الأزمة وتقليص أضرارها، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة وتخفيف الأثر، ولكن تدخل منظمات المجتمع المدني يتطلب تنسيقًا قويًا مع الشرطة باعتبار هذا القطاع هو القطاع التنفيذي في الدولة، وذلك لتحديد سياسات منظمات المجتمع المدني، وتوافق عملها مع لوائح واستراتيجيات الدولة خلال الأزمة؛ حتى تتمكن تلك المنظمات من القيام بدورها الإيجابي في تلك الأزمات.

1.1. مشكلة البحث:

غالبًا ما تولد الأزمات الإنسانية بما فيها النزاعات من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية والأوبئة، مجتمعة في بعض الأحيان، مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، وتؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلًا، فالكوارث والمخاطر الطبيعية آخذة في الازدياد، تمامًا كما شهدته الإنسانية في كوفيد 19 وتغير المناخ، فقد ارتفع عدد المتضررين، وازدادت الأزمات طولًا ونطاقًا وتعقيدًا، شأنها شأن التوقعات المرتبطة بحالات الطوارئ المستقبلية، وبشكل كبير في السنوات الأخيرة، وفي حال لم تتم معالجة أثر الأزمات على الأشخاص المتضررين والتصدي له بشكل ملائم فإنه سيولد دوامة من المعاناة والظلم والفظائع، تؤدي بدورها إلى تفاقم مواضع الضعف والاحتياجات الإنسانية، وإلى تقويض فرص التعافي السريع بما في ذلك عن طريق تأجيج التوترات القائمة أصلًا، ما يجعل الأزمة أسوأ مما هي عليه، وهنا يأتي الدور البارز لمنظمات المجتمع القطري في أي دول حسب قدراتها في التخفيف من آثار الأزمات من خلال التعاون مع الحكومات، ويعد جهاز الشرطة هو الجهاز الأكثر تفاعلًا مع تلك المنظمات باعتباره القطاع التنفيذي للوائح والقوانين التي تصدرها الدولة وقت الأزمات.

هذا، وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية التنسيق بين أجهزة الدولة وبين منظمات المجتمع المدني نظرًا للأهمية القصوى لتلك المنظمات، ومن تلك الدراسات (الزهراني، 2010م) والتي تناولت التنسيق والتكامل بين الأجهزة المرورية وأجهزة الدفاع المدني وقت الأزمات في السعودية، ودراسة (الكبيسي، 2004م) والتي تناولت سبل التعاون والتنسيق بين القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من تلك الأهمية القصوى لمنظمات المجتمع القطري، إلا أننا نشهد ضعفًا كبيرًا في أغلب بلدان العالم حول آليات التنسيق بين جهاز الشرطة باعتباره القطاع التنفيذي الأول في الدولة لسياساتها، فيما يتعلق بالقوانين التي تنظم العلاقة بين تلك المنظمات وبين مؤسسات الدولة من جهة، وضعف استراتيجيات التنسيق الرسمية بين الشرطة والمنظمات التي تتدخل وقت الأزمات لتخفيف آثار وحدة الأزمة، ويمكننا إجمال إشكالية الورقة البحثية في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع في إدارة الأزمات؟

2.1. أهمية البحث:

إن الأزمات تحدث بشكل مفاجئ، وتحتاج إلى سرعة التدخل والمعالجة، ولا يمكن لمؤسسات الدولة أن تواجه هذه الأزمات بمفردها، مهما بلغت قوتها الاقتصادية، ولذا فإن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا بارزًا في تجاوز الأزمة وتقليص آثارها السلبية، ولكن التنسيق بين تلك المنظمات وبين المنظمات الحكومية وخاصة جهاز الشرطة يضمن الوصول إلى أفضل سبل

تقليص آثار الأزمات، ومن هنا جاءت أهمية هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على أهمية التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني.

3.1. أهداف البحث:

1. التعرف على دور منظمات المجتمع المدني وقت الأزمات التي تمر بها الدولة.
2. التعرف على كيفية التنسيق بين الشرطة والجهات الأمنية التابعة لها وبين منظمات المجتمع المدني وقت الأزمات.
3. التعرف على نقاط ضعف الاتصال والتنسيق للعمل عليها في المستقبل القريب من أجل تعزيز عملية التواصل الفعال بين الطرفين للوصول إلى أفضل نتائج ممكنة.

4.1. منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مراجعة الأدبيات السابقة وطبيعة عمل الشرطة مع المجتمع المدني وتحليل تلك العلاقات وبيان أهميتها في إدارة الأزمات.

5.1. فروض البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع القطري لتخفيف آثار الأزمات.
- تواجه عمليات التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني القطري صعوبات وتحديات كبيرة مما أضعف دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة.

6.1. صعوبات البحث:

- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تتناول بالتفصيل التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع في قطر، مما يحدّ من توفر البيانات والمعلومات الموثوقة.
- واجهت صعوبة كبيرة في الوصول إلى تقارير وإحصائيات رسمية حول مدى التعاون بين الشرطة والمنظمات الأهلية، نظرًا لحساسية بعض المعلومات الأمنية.
- واجهت صعوبة بالغة في تقييم مدى نجاح التعاون في التخفيف من آثار الأزمات بسبب تعدد العوامل المؤثرة، مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2. الدراسات السابقة:

1. دراسة (المقداد، 2016) بعنوان (مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: العلاقات المتبادلة الأردن حالة دراسة)

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في الأردن، وتحديد العوامل التي تؤثر على مستوى التعاون أو التوتر بين الطرفين، وتقييم مدى تأثير السياسات الحكومية على عمل مؤسسات المجتمع المدني، واقتراح آليات لتعزيز الشراكة والتفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجتمع المدني، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن تتراوح بين التعاون والتحدي، حيث تعتمد على طبيعة القضايا المطروحة والسياق السياسي، وبعض مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بدعم حكومي، بينما تواجه أخرى قيودًا

تنظيمية تحدّ من فعاليتها، وغياب إطار قانوني واضح ينظم العلاقة بين الطرفين يؤثر على مستوى التعاون المشترك، وهناك فرص لتعزيز الشراكة من خلال مبادرات حكومية جديدة تدعم انخراط المجتمع المدني في صنع القرار، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني يقلل من تأثير الجهود التنموية، وأوصت الدراسة بتطوير إطار قانوني وتنظيمي واضح لتعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، وإنشاء منصات حوار رسمية تضمن تبادل الآراء وتعزيز الفهم المشترك بين الطرفين، وتقديم حوافز حكومية لدعم مؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها على تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة، وتعزيز برامج بناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من المشاركة بفعالية في صنع السياسات العامة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والمجتمع المدني لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة.

2. **دراسة (الزهراتي، 2010) بعنوان (تكامل العلاقة بين الأجهزة المرورية وأجهزة الدفاع المدني، الدروس المستفادة من كارثة الأمطار والسيول بمحافظة جدة في مجال التكامل بين جهازي المرور والدفاع المدني)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تكامل العلاقة بين الأجهزة المرورية وأجهزة الدفاع المدني، من خلال دراسة الدروس المستفادة من كارثة الأمطار والسيول التي شهدتها محافظة جدة. ركزت الدراسة على تقييم مستوى التنسيق بين الجهتين في إدارة الكوارث والحد من الخسائر البشرية والمادية، مع تحديد أبرز التحديات التي واجهت التعاون بينهما، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف التنسيق المسبق ونقص الخطط المشتركة بين المرور والدفاع المدني أدى إلى تفاقم الأضرار وتأخير عمليات الإنقاذ والإخلاء، والحاجة إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وتطوير خطط استجابة تكاملية بين الجهات المختصة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مركز عمليات مشترك بين المرور والدفاع المدني، وتنفيذ تدريبات دورية تحاكي الأزمات الفعلية، بالإضافة إلى تعزيز استخدام التقنيات الحديثة مثل أنظمة الرصد والاتصال الفوري بين الأجهزة المعنية لتحسين الاستجابة للكوارث المستقبلية.

3. **دراسة (الرشيدي،2014) بعنوان (أهمية التنسيق والتكامل بين أجهزة المرور والجهات ذات العلاقة بالعمل المروري، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة العلمية والتجارب الحديثة في تخطيط الطرق)**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التنسيق بين أجهزة المرور والجهات ذات العلاقة لتحسين كفاءة العمل المروري، وتحليل التحديات التي تواجه التعاون بين الجهات المعنية، واقتراح حلول وآليات لتعزيز التكامل بين الجهات المختلفة لضمان تحسين السلامة المرورية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة يؤدي إلى خلل في تنفيذ السياسات المرورية، وغياب أنظمة موحدة لتبادل المعلومات بين أجهزة المرور والجهات الأخرى يؤثر على سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ، والحاجة إلى خطط مرورية متكاملة تعتمد على أحدث التجارب والتقنيات الحديثة في تخطيط الطرق، ووجود تجارب ناجحة في بعض الدول يمكن الاستفادة منها لتطوير آليات التعاون بين الجهات ذات العلاقة، وأوصت الدراسة بإنشاء لجنة دائمة تضم ممثلين من جميع الجهات ذات العلاقة للعمل على تحقيق تكامل الجهود المرورية، وتطوير أنظمة تقنية موحدة تتيح تبادل البيانات بشكل آني بين أجهزة المرور والجهات الأخرى، وتعزيز برامج التدريب والتأهيل للعاملين في الجهات المختلفة لتحقيق فهم مشترك للمهام والمسؤوليات، وتبني التجارب الدولية الناجحة في تخطيط الطرق وتحسين أساليب التنسيق بين الجهات المعنية، وزيادة التوعية المجتمعية حول أهمية التعاون بين أجهزة المرور والجهات الأخرى لضمان سلامة الطرق.

4. **دراسة (عبد الله، 2023) بعنوان (دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة (العودة الطوعية بدارفور نموذجًا)**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات المتضررة من النزاعات والأزمات، ودراسة التحديات التي تواجه العودة الطوعية للنازحين في دارفور ودور المجتمع المدني في تيسيرها، وتقييم مدى فاعلية المبادرات التي تقودها منظمات المجتمع المدني في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، واقتراح استراتيجيات لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في إعادة الإعمار بعد الأزمات، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا حيويًا في تقديم المساعدات الإنسانية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في دارفور، وواجهت عملية العودة الطوعية تحديات متعددة، منها نقص الخدمات الأساسية، غياب الأمن، وضعف البنية التحتية، وساهمت منظمات المجتمع المدني في برامج التمكين الاقتصادي، مثل توفير فرص العمل للعائدين، والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية كان محدودًا، مما أثر على استدامة مشاريع إعادة الإعمار، والحاجة إلى استراتيجيات طويلة المدى لضمان إعادة دمج النازحين في مجتمعاتهم الأصلية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وأوصت الدراسة بتعزيز التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة لضمان تنفيذ برامج إعادة الإعمار بفعالية، وتطوير برامج دعم مستدامة تشمل توفير التعليم، الرعاية الصحية، وفرص العمل للعائدين، وإنشاء آليات تمويل مرنة لدعم منظمات المجتمع المدني في تنفيذ مشاريعها التنموية، وتعزيز دور المجتمع المحلي في عمليات صنع القرار لضمان استدامة مشاريع الإعمار، والتركيز على بناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني لضمان قدرتها على التعامل مع الأزمات المستقبلية بفعالية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة أهمية منظمات المجتمع المدني في عمليات إعادة الإعمار بعد الأزمات، كما تناولت العلاقة المتبادلة بين الحكومة وهذه المنظمات، على سبيل المثال، دراسة (المقداد، 2016) أوضحت أن طبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني تتراوح بين التعاون والتحدي، مما يؤثر على فاعلية الجهود المشتركة في إدارة القضايا المجتمعية. وهذا يتقاطع مع موضوع دراستي، حيث أن التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات يعتمد على مدى التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين.

أما دراسة (عبد الله، 2023) فقد سلطت الضوء على دور المجتمع المدني في دعم الاستقرار الاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية للمتضررين. ومن خلال المقارنة، نجد أن إدارة الأزمات تتطلب تعاونًا وثيقًا بين أجهزة الدولة، مثل الشرطة، والمنظمات غير الحكومية لضمان سرعة الاستجابة وفاعليتها.

إضافة إلى ذلك، أكدت دراسة (الرشيدي، 2014) على أن التنسيق بين المؤسسات المختلفة يعزز من كفاءة الأداء في إدارة الأزمات المرورية. وبالمثل، فإن التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في الأزمات يساهم في تحسين عمليات الإغاثة، تنظيم المساعدات، وضمان الأمن المجتمعي.

وبناءً على ما سبق، فإن دراستي حول التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات تستند إلى المفاهيم المستخلصة من هذه الدراسات، لكنها تركز على جانب أمني وإنساني في آنٍ واحد. فالشرطة تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار، ومنظمات المجتمع المدني تساهم في تلبية احتياجات المجتمع أثناء الأزمات، مما يجعل التعاون بينهما ضروريًا

لرفع كفاءة إدارة الأزمات وضمان استجابة سريعة وفعالة. لذا، فإن دراستي تسعى إلى تحليل التحديات التي تواجه هذا التنسيق واقتراح حلول لتعزيز فاعلية الشراكة بين الطرفين.

3. مصطلحات البحث:

التنسيق:

يعرف التنسيق بأنه تلك العملية التي تهدف إلى تجنب أو تكرار المجهودات غير الضرورية والصراع في نفس الوقت؛ وكذلك أشار إليه دونلد كلو بأنه "عملية التكامل بين الأنشطة الموجهة نحو تحقيق الأهداف الرسمية المشتركة، وذلك بالاعتماد على نظام ملائم من الاتصال المتبادل" (عبد الرحمن، 2001، ص162).

المجتمع المدني: يشير المجتمع المدني إلى "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية" (المقداد، 2016، ص240).

الأزمات: هي "حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيقة الوقت وقلة الإمكانات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة" (النقبي، 2021، ص6).

التعريف الإجرائي لعنوان الدراسة: يعرف التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات بأنه: "أحد العمليات الإدارية الهامة والوظائف الضرورية التي تتم بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني بهدف تجنب الأخطار والتقليل من النفقات عن طريق تجنب الأعمال غير الضرورية والتوصل إلى تحقيق الهدف بسرعة وفعالية لغرض مواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية".

4. العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وأهمية التنسيق في الأزمات"

تعتبر الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني عنصراً حيوياً في تعزيز تماسك المجتمع وبناء قدرته على مواجهة التحديات، خاصة أثناء الأزمات والكوارث. ففي خضم الأزمات – سواء كانت صحية أو بيئية أو اقتصادية أو إنسانية – تبرز أهمية التعاون بين الطرفين لضمان استجابة فعّالة، وتخفيف الآثار السلبية، وتقديم الدعم للمتضررين بكفاءة. لا يقتصر هذا التكامل على تسريع وصول المساعدات والخدمات فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز الثقة وترسيخ أسس شراكة دائمة تُسخَّر مواردها لخدمة الصالح العام. وانطلاقاً من هذه الأهمية، يستعرض هذا الفصل طبيعة التفاعل بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، مع إبراز دور التنسيق المشترك وتضافر الجهود لمواجهة الأزمات بفاعلية أكبر.

1.4. العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وأهمية التنسيق بينهما:

في هذا المبحث نناقش العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، تلك العلاقة تعتبر في أساسها علاقة تكامل واعتماد وتبادل وتوزيع للأدوار، ولذا فإن التنسيق بين الشرطة وبين منظمات المجتمع المدني له أهمية كبيرة، وخاصة وقت الأزمات، لضمان التخلص من أكبر قدر ممكن من الآثار السلبية للأزمات.

- العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني:

من الضروري أن تهتم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتكوين قاعدة بيانات تتضمن حصرًا فعليًا ودقيقًا للاحتياجات

والأولويات والموارد والإمكانات الموجودة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية مع مراعاة دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية من خلال التنسيق مع الجمعيات والمنظمات الموجودة في المستويات العلياء، كما يجب أن يكون هناك رؤية علمية للتعامل السليم والناجح مع الأزمات والحد من أخطارها وذلك من خلال دعم القدرات المؤسسية والتدريب العملي المؤسسي للعاملين في هذه المنظمات من خلال توفير الدورات التدريبية المستمرة لهم، والتي تساعدهم في التعرف على الوسائل والطرق الحديثة للتعامل مع الآثار السلبية للأزمات وكيفية إعداد الخطط العلمية لمواجهتها سواء كانت خطط علاجية أو وقائية أو إنمائية أو إنشائية؛ من أجل بناء وصقل لمهارات الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال ورفع مستوى الاستعداد على كافة المستويات ودعم التنسيق والتعاون بين مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ للتقليل من الآثار السلبية للأزمات وأيضا ضرورة الاهتمام باستثارة سكان المجتمع لزيادة حجم التطوع وزيادة أعداد المتطوعين الذين يشكلون نوعاً من الجهود الذاتية التي يجب أن تضاف إلى الجهود والموارد للتعامل بكفاءة وفعالية مع الأزمات، وأيضاً من خلال مشاركة المواطنين بالعمل على إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي لهم وخصوصاً تنمية وعيهم بخصوص التعامل مع الأزمات (همام، 2020، ص219–220).

فالأصل في العلاقة بين الدولة ومؤسساتها الحكومية وخاصة قطاع الشرطة وبين منظمات المجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد وتبادل وتوزيع للأدوار، ويمكن تحديد طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في النقاط التالية:

- علاقة التنافس: وهذه قد تنتج عن خلاف سياسي، أو عن اختلاف في الرؤية المجتمعية والاقتصادية، أو نتيجة تنافس على مصادر التمويل، أو تنافس في الممارسة السياسية.
- علاقات تكامل وشراكة، وهذا هو الوضع الطبيعي، ذلك أن هذه المؤسسات تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الدولة القيام بها، أو تقوم بأنشطة مكملة لنشاطات الدولة.
- علاقة استبدال: وفي هذه الحالة تحكم هذه العلاقة الفجوات الكثيرة والاختلاف في وجهات النظر (عبد الله، 2023، ص162).

– أهمية التنسيق بين الشرطة وبين منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات:

ترجع أهمية التكامل لما له من فوائد وإيجابيات على صعيد القطاعات المعنية بمواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية وذلك على النحو التالي: (الكبيسي، 2004، ص13)

1. يسهم التنسيق في التوظيف الكفء للطاقات البشرية أينما وجدت وفي المجالات الملائمة لتخصيصها عبر اللجان وفرق العمل.
2. يساعد في توظيف المباني والقاعات والمعدات والوسائل والآليات واستخدامها من قبل عدة جهات لأغراض التوعية والتدريب وتنفيذ الحملات الإعلامية.
3. تحقيق الانسجام بين الوحدات الإدارية والتنفيذية بقطاع الشرطة ومنظمات المجتمع المدني وبعضها البعض، ويساعد في تنفيذ التعليمات والأوامر بصورة فعالة.
4. يؤدي التنسيق إلى جمع المعلومات وتحديثها من مصادرها المختلفة وكذلك إيصالها وتغذيتها من قبل الجهات المستفيدة منها دون إبطاء.

5. يسهم تكامل الجهود في استغلال الوقت المتاح للأفراد والمنظمات على أحسن وجه ويقلل من الوقت الضائع لدى العاملين والمتعاملين معها.
6. يقوى التكامل الثقة والاحترام المتبادل ويغذي روح التعاون والتفاعل بين مختلف الجهات التي تعنى بالأنشطة الاجتماعية والبرامج التنموية وفعل الخير.
7. يساعد التكامل على احتواء المقاومة وردود الأفعال السلبية لمختلف الشرائح؛ بتضافر الجهود المشتركة وفتح الحوار وإدامة الاتصال مع القوى المقاومة للتغيير.
8. يوفر التكامل الفرص أمام القيادات والنخب الرسمية والشعبية لتبادل الخبرات والتجارب والأفكار والمبادرات التي تسهم في تفعيل العمل الجماعي والتنموي، وبترشيد برامجه وقراراته وممارساته.
9. كما أن تكامل الجهود وتنسيقها بشكل جيد يسهم في رسم السياسات الرشيدة ووضع البرامج العقلانية والواقعية واتخاذ القرارات الصائبة ويساعد في توظيف الطاقات المتاحة لدى القطاعات والمنظمات على اختلافها لأن تنفيذها يتم عبر العمل الجماعي والتعاوني، الرسمي والتطوعي بروح ديمقراطية عالية وبكفاءة وفاعلية؛ مما يعنى الحيلولة دون إضاعة الجهود وبعثرة الموارد ويحد من الصراع والنزاع والتضارب والتداخل بين القطاعات.

2.4. مساهمة منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في مواجهة مختلف أنواع الأزمات، سواء تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير، أو الأزمات الصحية كالانتشار الوبائي، أو الأزمات الاجتماعية كالنزاعات المسلحة، أو التحديات الاقتصادية كالفقر والبطالة. وتتميز هذه المنظمات بقدرتها على الاستجابة السريعة، ووصولها المباشر إلى الفئات الأكثر احتياجًا، ومرونتها في التعاون مع الجهات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى تمثيلها لمطالب المجتمع وطموحاته. وتتنوع أدوار هذه المنظمات بين التوعية والتثقيف، وتقديم الدعم المباشر، مما يسهم في تخفيف تداعيات الأزمات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والتعافي.

- **تعزيز الوعي المجتمعي من خلال منظمات المجتمع المدني خلال الأزمات**

يُعتبر نشر الوعي وتقديم التثقيف من أبرز الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني أثناء الأزمات، حيث تعمل على تزويد الأفراد بالمعلومات الصحيحة والإرشادات الضرورية لمواجهة التحديات بكفاءة ومسؤولية. ويتجسد هذا الدور عبر وسائل متعددة، تشمل الحملات الإعلامية عبر القنوات التقليدية والرقمية، وإصدار النشرات التوعوية، وتنظيم الندوات وورش العمل، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات التعليمية والدينية لنشر التوعية. ويبرز أهمية هذا الدور في ظل انتشار الشائعات والمعلومات المضللة التي قد تثير الذعر أو تؤدي إلى سلوكيات خاطئة، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19، حيث ساهمت هذه المنظمات في توضيح الإجراءات الوقائية، والتوعية بأهمية التباعد الاجتماعي، وتعزيز ممارسات النظافة الشخصية، ومكافحة الأخبار الزائفة. كما تسعى هذه المنظمات إلى تعزيز قيم التكافل الاجتماعي والمسؤولية الجماعية، مما يساعد على استجابة أكثر تنظيماً وهدوءاً في أوقات الأزمات. ولا يقتصر دور التوعية على الإجراءات الوقائية فحسب، بل يشمل أيضًا تثقيف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في حالات الطوارئ، خاصة في ظل النزاعات المسلحة أو حالات النزوح القسري. حيث توفر هذه المنظمات الإرشاد القانوني والنفسي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يعزز ثقافة الاستعداد والأمان المجتمعي.

- **المساعدات الميدانية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني خلال الأزمات**

إلى جانب دورها التوعوي، تقدم منظمات المجتمع المدني دعماً ميدانياً مباشراً للمتأثرين بالأزمات، حيث تتدخل سريعاً في المناطق المتضررة لتقديم الإغاثة العاجلة، مثل توزيع المواد الغذائية والمياه والدواء، وتوفير المأوى المؤقت، بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية. وتتميز هذه المنظمات بقدرتها على الوصول إلى المناطق النائية التي تواجه صعوبات في الخدمات الرسمية بسبب نقص الموارد أو التحديات اللوجستية. ويختلف نوع الدعم المقدم حسب طبيعة الأزمة، ففي الكوارث الطبيعية، تركز الجهود على عمليات الإغاثة والإنقاذ، بينما في حالات النزاعات، يتم توجيه الدعم نحو النازحين واللاجئين، مع توفير الرعاية النفسية والاجتماعية، خاصة للأطفال والنساء. أما في الأزمات الصحية، فتعمل هذه المنظمات على تقديم الرعاية الطبية الأولية، وتوزيع مستلزمات الوقاية، وإنشاء العيادات الميدانية المؤقتة. كما يتجاوز الدعم الميداني مرحلة الاستجابة العاجلة إلى مرحلة التعافي وإعادة التأهيل، حيث تساهم هذه المنظمات في إحياء سبل العيش عبر برامج التدريب المهني وتمويل المشاريع الصغيرة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة بعد انتهاء الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه الجهود تعتمد على العمل التطوعي، مما يعكس القيم الإنسانية التي تقوم عليها هذه المنظمات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في التنسيق بين الجهات المحلية والدولية، وضمان وصول المساعدات بشكل عادل وشفاف. كما تقوم بتوثيق الاحتياجات الميدانية وإعداد التقارير والتوصيات لتحسين آليات الاستجابة للأزمات الحالية والمستقبلية.

5. آليات وأبعاد التنسيق الفعّال بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات:

تشهد المجتمعات الحديثة تصاعداً في حجم التعقيدات والتحديات الناجمة عن الأزمات بمختلف أشكالها، مما يستدعي تعزيز آليات التكامل بين مختلف الفاعلين في هذا المجال، وعلى رأسهم أجهزة الشرطة ومنظمات المجتمع المدني. فمواجهة التبعات الأمنية والإنسانية والاجتماعية للأزمات تتطلب تضافر الجهود وتكاملاً مؤسسياً يضمن الاستجابة الفاعلة والمرنة. لذا يهدف هذا الفصل إلى استعراض الآليات العملية لتعزيز هذا التنسيق، مع تحليل الأبعاد المختلفة للشراكة بين الطرفين خلال مراحل إدارة الأزمات، بدءاً من الاستعداد المسبق ومروراً بالتدخل الفوري ووصولاً إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. كما سيسلط الضوء على المعايير الكفيلة بتحقيق التكامل الأمثل بين المهام الأمنية والاحتياجات الإنسانية في بيئات الأزمات.

1.5. وسائل تحقيق التنسيق الفعال بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني وأبعاد هذا التنسيق:

في هذا المبحث نناقش الوسائل التي تحقق التنسيق الفعال بين الشرطة وبين منظمات القطاع المدني وخاصة وقت الأزمات، ومن أبرزها تشكيل اللجان المنتخبة وتكوين فرق العمل الدائمة والمؤقتة وعقد المؤتمرات والندوات وغيرها من الوسائل، كما نناقش في المطلب الثاني أبعاد هذا التنسيق بين القطاعين الحكومي والمدني.

- **وسائل تحقيق التنسيق الفعال بين الشرطة وبين منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات:**

توجد العديد من الوسائل التي تحقق هذه التنسيق وتسمح بالتعاون المشترك للمساهمة الإيجابية في التخلص من آثار الأزمات وتقليل خسائرها إلى أقل حد ممكن، ومن أكثر هذه الوسائل: (الرشيدي، 2014، ص8)

1. تشكيل اللجان المنتخبة والمعينة التي تضع الأهداف المشتركة وترسم السياسات وتضع الخطط والبرامج.
2. تكوين اللجان وفرق العمل الدائمة والمؤقتة للقيام بمهام استشارية وتنفيذية.

3. إنشاء وحدات إدارية وفنية متخصصة في الأنشطة التنسيقية المركزية والمحلية.
4. عقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدورية بمشاركة ممثلين عن الجهات المختصة.
5. إعداد التقارير الدورية حول الإنجازات المتحققة في كل قطاع وكل منظمة وإبلاغها لذوي العلاقة.
6. إقامة الحملات المشتركة سواء لأغراض التوعية أو للوقاية أو لمواجهة الأخطار والكوارث.
7. تشريع القوانين ووضع النظم واللوائح التي تدعو للتكامل وتحدد أطرافه وأساليبه وأشكاله.

- **أبعاد التنسيق بين الشرطة وبين منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات**

توجد عدة أبعاد لضمان عملية التنسيق بين الشرطة باعتباره واحدًا من أهم قطاعات الدولة في التعامل مع الأزمات بكافة أشكالها؛ لأن الشرطة هي الجهاز التنفيذي في الدولة والذي يسند إليه الكثير من المهام أثناء الأزمات وبعدها، كما أن جهاز الشرطة يستطيع تقديم الكثير من المساعدات لمنظمات المجتمع المدني في حالة الاستعانة بأي قطاعات أخرى في الدولة، لشدة الارتباط بين قطاع الشرطة وغيره من قطاعات الدولة الحيوية التي تتعامل مع الأزمات، ومن أبرز تلك الأبعاد ما يلي:

أولًا: الاتصال:

فالاتصال هو تبادل المعلومات، أو الأفكار، أو الاتجاهات أو العواطف من شخص أو جماعة إلى شخص أو جماعة أخرى من خلال الرموز ويوصف الاتصال بأنه فعال حينما يكون المعنى الذي يقصده المرسل هو الذي يصل إلى المستقبل والاتصال هو أساس كل تفاعل اجتماعي فهو يمكننا من نقل معارفنا وييسر التفاهم بين الأفراد (غيث، 1997، ص71–72).

أما عن الاتصال في الأزمة فيقصد به الحوار بين المنظمة وجماهيرها قبل وأثناء وبعد الأحداث السلبية.

وتتمثل أهمية الاتصال في:

1. يُعد الاتصال أحد الأسس المهمة التي يرتكز عليها البناء التنظيمي، فهو من مقومات النشاط التعاوني في الجماعات.
2. يتحقق من خلاله التكامل بين الوحدات الفرعية المختلفة ويشير إلى درجة معينة من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات (محمد، 1996، ص442).
3. يستخدم الاتصال لتدعيم العلاقات بين المنظمات الحكومية والأهلية وتنسيق جهودهم لتحقيق الأهداف (عفيفي، 1998، ص363).
4. يساعد الاتصال الجيد على تحقيق التنسيق، فنظام الاتصالات يمكن أن يُعرف العاملين طبيعة الأعمال التي يقومون بها من خلال المعلومات التي تصلهم (بدوي & محمد، 1997، ص192).
5. يؤدي توفر وسائل اتصال جيدة في المنظمة إلى الحصول على أفضل النتائج التنسيقية وذلك من خلال ما يوفره من معلومات.
6. لا يمكن أن تتم عمليات التفاعل بين الأفراد وبعضهم البعض؛ وبين والمنظمات وبعضها أو بين الأفراد والمنظمات إلا بوجود الاتصال، فالاتصال هو المرحلة الأولى للتفاعل الاجتماعي والمرحلة الإعدادية للمراحل اللاحقة.
7. يعتبر الاتصال حجر الزاوية في بنيان المجتمع الإنساني حيث لا يمكن أن تتم الأعمال اليومية في مجالات الحياة المختلفة بدون الاتصال بين فرد وآخر أو بين جماعة وأخرى أو بين مجتمع ومجتمع آخر.

8. التعرف على أهم المشكلات التي تواجه العمل، حيث يساعد على إحاطة الإدارة العليا بمجريات الأمور بنقل ما لدى العاملين من ملاحظات وآراء وشكاوى (حريم، 2013، ص9).

ثانيًا: التنسيق:

يعد التنسيق من أهم العمليات التي تمارس في طريقة تنظيم المجتمع وأقدمها على الإطلاق، ويسهم في تحقيق الكثير من الفوائد بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني، ومن أجل مواجهة فاعلة يجب أن توجد آلية تنسيق قوية بين الشرطة في الدولة وبين ومنظمات المجتمع المدني من أجل التصدي للكوارث، على أن تضع الدولة لهما سياسات وإجراءات واضحة، وتدرك جميع الكيانات الموجودة فيها أدوارها ومسئولياتها، فقد أظهرت التجربة أن المدى الذي يمكن لمختلف الجهات والكيانات الفاعلة العمل فيه بطريقة منسقة، وفي الوقت المناسب من خلال تجنب الفجوات والازدواجية في الجهود، والهياكل الموازية يعد من السمات المهمة للقدرة على التأهب للتصدي لحالات الكوارث بصورة فعالة.

وكما أنه توجد آليات تنسيق داخل الحكومة لربط جميع الوزارات وهيئات الحكومة التي تقوم بدور في مجال التأهب للتصدي للكوارث، وتوجد آلية تنسيق ذات قاعدة أوسع وتحظى بقيادة وطنية وتربط نظام هذه الحكومة بأصحاب المصلحة في المجتمع المدني والمتخصصين التقنين والأكاديميين وبالمنظمات الدولية وغير الحكومية وبالمجتمعات المحلية.

ثالثًا: التبادل:

يقوم التبادل الاجتماعي على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، بالإضافة إلى أنهم معتمدون على بعضهم البعض في سبيل تحقيق أهدافهم، والمجتمع عبارة عن شبكة من عمليات التبادل، ومن خلال هذه العمليات يؤدي المجتمع وظائفه المختلفة، إذ أن الموارد أو المصادر تعد محدودة، ويجب أن يحصل الناس على حاجتهم من الآخرين، عن طريق تكوين العلاقات الاجتماعية وتبادل السلع والخدمات حتى ينهض المجتمع ويحقق التنمية لأفراده (معلوف، 1998، ص29).

رابعًا: التعاون:

يعتبر التعاون شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر يعملون سوياً لتحقيق غرض أو هدف مشترك، ويحدث التعاون عندما يقوم أشخاص من منظمات مختلفة بإنتاج شيئاً معاً من خلال المشاركة في الجهد والموارد وصنع القرارات وتبادل امتلاك المنتج النهائي.

فبالتعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق تنمية المجتمع ينمو الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى الأفراد والأجهزة تجاه مجتمعهم.

وتتمثل أهمية التعاون بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني فيما يلي:

1. يساعد التعاون على تدعيم الصلة بين الجهات الحكومية والمواطنين بما يكفل تعاونهم في مشروعات تنمية مجتمعهم.
2. يؤدي التعاون إلى إثراء القرارات المجتمعية نتيجة لمشاركة المواطنين والقيادات الشعبية ذوي الخبرات والمهارات المتنوعة.
3. يساعد التعاون أيضاً على إلقاء العباء عن الموارد القومية عن طريق استثمار الموارد المحلية بصفة أساسية ثم الاستفادة من الموارد القومية وهذا يؤدي إلى تفرغ الحكومة للمشروعات القومية.

4. يؤدي إلى إتاحة الفرصة للفئات المحروسة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابي في القرارات المؤثرة في الأحداث الجارية.
5. التأكيد على قيمة الديمقراطية بين أفراد المجتمع ومؤسساته وقياداته حيث أن التعاون يساهم في تحقيق أهداف المجتمع في اتخاذ القرارات وتقرير السياسات وتحقيق رضا أفراد المجتمع عن طريق الخدمات والبرامج التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها بالإضافة إلى تنمية إحساسهم بأن آراءهم يتم الأخذ بها من قبل الجهات المسئولة بالمجتمع وهذا في حد ذاته تأكيداً لآدميتهم.
6. من خلال التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم (الجوهري وآخرون، 2001، ص177).

ويعتبر التعاون القائم على أساس المصلحة المشتركة هو التعاون الذي يجب أن تنتهجه المنظمات الحكومية والأهلية المعنية بمواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية فيما بينها أو بينها وبين أفراد المجتمع؛ خصوصاً وأن هذا النوع من التعاون يقوم على الإيمان بأنه لا يمكن لأى جهود فردية أن تنجح وحدها في سبيل مواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية خصوصاً، وأن الضرر الناتج عن مثل هذه الكوارث والأزمات ليس مجرد ضرر فردى يمكن أن يصيب فرد أو جماعة بعينها ولكن الضرر عائد على الجميع؛ فلذلك وجب التعاون بين الجميع من أجل مواجهة فاعلة وحاسمة لتلك الكوارث والأزمات.

2.5. آليات التنسيق الفعّال في إدارة الأزمات

تعد إدارة الأزمات واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات والمجتمعات بشكل عام. إذ تتطلب استجابة سريعة وفعّالة تقتضي تنسيقًا متكاملاً بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. يُعتبر التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني من الجوانب الأساسية لضمان استجابة منسقة تضمن حماية الأفراد والمجتمعات المتضررة، سواء كانت الأزمات طبيعية أم من صنع الإنسان. هذا التنسيق لا يقتصر على توفير استجابة سريعة فحسب، بل يشمل أيضًا توزيع الموارد بشكل عادل، وتعزيز قدرة المجتمع على التكيف والتعافي بعد وقوع الأزمة.

- **الآليات الفعّالة لتحقيق التنسيق في إدارة الأزمات**

تحقيق التنسيق الفعّال بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني يتطلب اتباع مجموعة من الآليات التي تضمن التعاون المستمر والمثمر. تشمل هذه الآليات تبادل المعلومات، توزيع المسؤوليات، وتنظيم العمليات الميدانية المشتركة لضمان سرعة الاستجابة. من أبرز هذه الآليات:

إنشاء غرف العمليات المشتركة: تُعد غرف العمليات المشتركة من أهم الآليات التي تسهم في تعزيز التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني. تتيح هذه الغرف تبادل المعلومات بشكل مستمر بين الأطراف المعنية وتنسيق الجهود الميدانية، مما يساهم في اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة. من خلال هذه الغرف، يتمكن كل طرف من الاطلاع على البيانات المتعلقة بالأزمة وتحديد الأولويات في التعامل مع المواقف الطارئة.

التدريب المشترك والتمارين الميدانية: يُعد التدريب المشترك بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني أحد العوامل الفعّالة في تعزيز التنسيق. من خلال تنظيم تدريبات مشتركة، يتمكن الطرفان من التعرف على أدوار بعضهما البعض بطريقة عملية. هذه التدريبات لا تقتصر على تحسين التعاون، بل تساعد أيضًا في بناء علاقات قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، ما يعزز قدرة الأطراف على التنسيق في الأوقات الحرجة.

وضع آليات اتصال وتبادل معلومات: تُعتبر آليات الاتصال الفعّالة أداة أساسية لضمان التنسيق السلس بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني. يشمل ذلك استخدام تطبيقات الهواتف الذكية والأنظمة الإلكترونية المشتركة التي تتيح تبادل المعلومات بشكل فوري بين الأطراف المعنية. تساعد هذه الآليات في تقديم تحديثات مستمرة حول التطورات في الأزمة، مثل تحديد مواقع المتضررين أو الأماكن ذات المخاطر العالية، مما يسهل اتخاذ القرارات المناسبة بسرعة.

تنظيم اللجان المشتركة: اللجان المشتركة بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني تعد وسيلة مهمة لتنظيم التنسيق على مستويات أعلى. من خلال هذه اللجان، يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة، مما يساهم في تنظيم الاستجابة للأزمة بشكل منظم وفعال. تتنوع اللجان حسب نوع الأزمة، مثل اللجان المتخصصة في الأمن العام أو الإغاثة الإنسانية أو الصحة العامة، مما يضمن تنسيق الجهود المبذولة وفقًا لاحتياجات كل نوع من أنواع الأزمات.

- **الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني**

تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع المدني: يعد التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني فرصة لبناء وتعزيز الثقة بين هذه الأطراف والمجتمع. في العديد من الحالات، يعاني المواطنون من فقدان الثقة في المؤسسات الأمنية، خاصة في الأوقات التي تتسم بالتوتر الاجتماعي أو النزاعات. ولكن، عندما تعمل الشرطة ومنظمات المجتمع المدني معًا على تقديم المساعدة، فإن ذلك يعزز شعور المواطنين بالأمان ويُثبت لهم أن هناك تعاونًا مؤسساتيًا يخدم مصالحهم في الأوقات الصعبة.

تعزيز العدالة الاجتماعية: من خلال التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني، يمكن ضمان توزيع المساعدات بشكل عادل على جميع المتضررين من الأزمة، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. يساهم التنسيق في الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين قد يتعرضون لتهميش في غياب التنسيق الفعّال. بذلك، يُحسن التنسيق من توزيع الموارد ويعزز العدالة الاجتماعية، مما يُمكّن جميع فئات المجتمع من الحصول على الدعم اللازم في الأوقات الحرجة.

الحفاظ على الكرامة الإنسانية: تعكس الأزمات العديد من التحديات النفسية والاجتماعية على الأفراد، حيث يشعر الكثير منهم بالإحباط وفقدان الأمل. في هذه الحالات، يصبح الحفاظ على كرامة الأفراد أمرًا بالغ الأهمية. من خلال التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني، يمكن ضمان توفير الدعم النفسي والاجتماعي المناسب، بالإضافة إلى خلق بيئات آمنة تسمح للأفراد بالتعافي النفسي والاجتماعي، مما يسهم في تسريع التعافي المجتمعي بأكمله.

تمكين المجتمعات المحلية: يتيح التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني تعزيز دور المجتمعات المحلية في إدارة الأزمات. في بعض الحالات، تكون المجتمعات المحلية أكثر دراية بالظروف المحلية، مما يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة وفقًا لاحتياجاتها وخصوصياتها. من خلال إشراك هذه المجتمعات في عملية التنسيق، يمكن تمكينها من تقديم الحلول المحلية والملائمة للتعامل مع الأزمات بما يتناسب مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

6. النتائج:

- غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والشرطة يتسبب في بعض الأحيان في فوضى في توزيع الإعانات، وعدم وصولها إلى مستحقيها على الوجه الأكمل مما يخلق نوعًا من الارتباك أثناء عملية التدخل من منظمات المجتمع المدني.

- التنسيق بين الشرطة باعتباره القطاع التنفيذي في الدولة، والمسؤول الأول عن التحرك للتعامل مع آثار الأزمات والكوارث وكل الأجهزة المرتبطة بالشرطة يقلص حجم الخسائر ويحقق أفضل النتائج المتوقعة.
- استطاع المجتمع المدني أن يثبت أنه شريك مهم في مواجهة الآثار السلبية للأزمات والكوارث الطبيعية التي تتعرض لها الدولة.

7. الخاتمة والتوصيات:

من خلال ما استعرضناه من أدب نظري ودراسات سابقة حول التنسيق بين الشرطة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة حول أهمية التنسيق باعتباره ضرورة اتصالية تحتاج إلى تنظيم استراتيجي مسبق لرسم آليات التفاعل والتواصل لمواجهة الأزمات بشكل مخطط له علميًا، ومنع الأعمال الفردية التي قد تستغرق الكثير من الوقت والجهد وتحقق مردود ضعيف.

وتوصي الدراسة بالآتي:

- تكييف المنظومة القانونية لتحقيق أعلى مستويات التنسيق والتواصل الفعال بين قطاع الشرطة وبين منظمات المجتمع المدني، حتى يتمكن المجتمع المدني من تقليل الآثار السلبية للأزمات والمساهمة في إدارتها والتخلص من سلبياتها وأضرارها وفق خطة علمية مدروسة لمنع هدر الأموال والطاقات البشرية دون تحقيق أعلى النتائج الممكنة.
- يجب تطوير خطط إدارة الأزمات والتنفيذ بشكل فعال خلال الأزمات بين الشرطة ومنظمات القطاع المدني بشكل مسبق، حتى يصبح لدى منظمات المجتمع المدني رؤية مسبقة عن استراتيجيات التعامل مع الأزمات والكوارث، وسبل التنسيق بينها وبين الشرطة.
- ضرورة نشر الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية، وتحفيز الناس على تقديم المساعدة للآخرين في أوقات الأزمات.

8. المراجع:

1. بدري، عصام، (2017)، تكامل جهود المنظمات الحكومية والأهلية في مواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مصر.
2. بدوي، هناء، ومحمد، عبد الفتاح، (1997)، الأسس النظرية لتنظيم المجتمع، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر.
3. الجوهري، عبد الهادي، وآخرون، (2001)، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة زهراء الشرق، مصر.
4. حريم، حسين، (2013)، السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
5. الرشيدي، علي بن ضبيان، (2014)، أهمية التنسيق والتكامل بين أجهزة المرور والجهات ذات العلاقة بالعمل المروري، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة العلمية والتجارب الحديثة في تخطيط الطرق، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. الزهراني، عبد العزيز صالح، (2010)، تكامل العلاقة بين الأجهزة المرورية وأجهزة الدفاع المدني، الدروس المستفادة من كارثة الأمطار والسيول بمحافظة جدة في مجال التكامل بين جهازي المرور والدفاع المدني، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

7. عبد الرحمن، عبد الله محمد، (2001)، إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسة الواقية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
8. عبد الله، محمد إسحاق محمد، (2023)، دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة (العودة الطوعية بدارفور نموذجًا)، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد 5.
9. عفيفي، عبد الخالق محمد، (1998)، تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق، مكتبة عين شمس، مصر.
10. غيث، محمد عاطف، (1997)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
11. الكبيسي، عامر خضير، (2004)، سبل التعاون والتنسيق بين القطاعات الحكومية والأهلية، لماذا وكيف، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية عن سبل التعاون بين الأجهزة الأمنية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
12. محمد، محمد علي، (1996)، علم اجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
13. معلوف، لويس، (1998)، المنجد في اللغة والإعلام، بيروت، المكتبة الشرقية.
14. المقداد، محمد، (2016)، مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: العلاقات المتبادلة الأردن، دراسة حالة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 44، العدد 1.
15. النقبي، باسم حسن، (2021)، دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان أثناء الأزمات والكوارث بالتطبيق على جائحة كورونا (كوفيد 19)
16. همام، كريم حسن أحمد، (2020)، آليات عمل المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة الأزمات والكوارث المجتمعية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد 2.

Doi: http://doi.org/10.52133/ijrsp.v6.67.7